النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

# هؤلاء سجنوا من أجل حقوق الانسان

إن قضاء سبع سنوات في معسكر عمل إلزامي يليها خمس سنوات في منفى داخلي هو الثمن الذي يدفعه الكاتب الاوكراني « ميكولا رودينكو » نتيجة الجهود التي بذلها في الاعلان عن انتهاكات حقوق الانسان التي تحدث في الاتحاد السوفياتي . كما ان زوجته التي القي القبض عليها بتهمة حيازة نسخ مهربة من قصائد الشعر التي كتبها زوجها ، تقضي عقوبة مدتها عشر سنوات ، في معسكر آخر للعمل الالزامي على بعد ٧٠٠ كيلو متر من زوجها .

وفي جنوب افريقيا ، جوني جيمس إيسل ، احد المطالبين البارزين بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين السود ، أمضى معظم وقته خلال السنوات العشر الماضية تحت الحجز الاداري او في المعتقلات دون توجيه اي اتهام او محاكمة .

وفي غواتيمالا « اختفت » المحامية العمالية « اميركا يولاندا يوريزار » ، والتي سبق لها ان كانت ضحية لعدة تهديدات بالقتل نتيجة عملها مع النقابات العمالية المحلية ، لقد اختطفت في شهر آذار (مارس) من هذا العام بواسطة مجموعة من الرجال المسلحين تسليحا ثقيلا ونقلت في سيارة « جيب » عسكرية . ولم يرها احد مرة اخرى منذ تلك اللحظة .

وفي عدد من الدول الاخرى ، تعرض الافراد الذين يعملون من اجل حقوق الانسان الى التعذيب في مراكز الاعتقال السرية التي نقلوا اليها . كما تعرضوا لاحكام طويلة بالسجن بعد محاكمات سرية . واتهموا بالقيام بأعمال « التخريب » وتم احتجازهم دون توجيه اتهام او عقد محاكمة .

ان جهودهم وجهود مؤيديهم قد استنكرت وشجبت رسميا . وهوجمت منازلهم ، وصودرت اوراقهم وملفاتهم ، وتعرضت عائلاتهم للتهديد والارهاب .

وفي عدد من الدول تم اغتيال المنادين بحقوق الانسان . وفي بعض الحالات ، جرى توظيف بعض الجواسيس للعمل والتغلغل داخل شبكات حقوق الانسان ، لتعطيل الاتصالات ، والكشف عن مصادر المعلومات الحيوية ، وفي مناسبات معينة كانوا يعملون على تقويض ثقة الناس في برامج حقوق الانسان بالكامل .

وقد اتخذت بعض الحكومات اجراءات ضد الافراد الذين نشروا معلومات حول انتهاكات حقوق الانسان في بلادهم ، او بعثوا بتلك المعلومات الى الخارج . واصبح الافراد الذين يقومون بجمع او توصيل تلك المعلومات نتيجة لذلك سجناء الرأي في الصين وفي جمهورية المانيا الديمقراطية ، بين عدد من الدول الاخرى .

وفي السلفادور ، كل من حاول توجيه الانظار او لفت الانتباه ، الى الاعتداءات التي تتعرض لها حقوق الانسان ، قد تعرض هو نفسه الى « الاختطاف » أو الاغتيال . كما تعرض العاملون في لجان الاغاثة الخاصة بمساعدة اللاجئين في « هندوراس » لاعمال الاعتقال والتعذيب ، وفي بعض الحالات القتل .

في العام الماضي ، كتب محام تركي ، يدعى فخر الدين إلماس ، يعيش الآن في المنفى ، رسالة الى منظمة العفو الدولية يصف فيها التعذيب الذي عانى منه خلال فترة الستين يوما التي قضاها في الحجز البوليسي .

لقد كان عضوا في نقابة المحامين في اسطنبول منذ عام ١٩٧٤ ، وقد ركز عمله في الدفاع عن القضايا السياسية وقضايا نقابات العمال . قام رجال البوليس وهم يحملون اسلحة اوتوماتيكية بحملة مفاجئة على مكتبه عام ١٩٨١ .

بعض سيدات منظمتي « الامهات » و « الجدات » أثناء مظاهرة قمن بها في ميدان (بلازا دي مايو) لتوجيه الأنظار الى « اختفاء » الالاف من المواطنين في الأرجنتين . وهاتان المنظمتان تضمان عائلات المختفين ، وقد اكتسبتا شهرة عالمية نتيجة للمظاهرات التي تقيمانها يوم الخميس من كل اسبوع في ميدان (بلازا دي مايو) بالعاصمة بوينس ايرس ، للعمل من أجل الحصول على معلومات عن الأبناء والأحفاد الذين « اختفوا » .

## حول هذا العدد ...

يعتبر هذا العدد من النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية عددا غير عادي . فقد خصصت مواضيعه بالكامل تقريبا للعاملين في مجال الدفاع عن حقوق الانسان الذين تعرضوا للسجن نتيجة نشاطهم - وهو شعار « أسبوع سجناء الرأي » لهذا العام الذي يقع في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) .

ونحن نحث القراء على إرسال خطاب أو بطاقة بالنيابة عن كل سجين من الذين عرضنا حالاتهم . وهذا الجهد الكبير بالنيابة عن هؤلاء الضحايا في هذا الشهر يحل محل الحملة المنتظمة للدفاع عن سجناء الشهر .

إن السجناء الذين ننشر قصصهم داخل هذا العدد يقفون ، الى حد ما ، كرمز لجميع سجناء الراي في كل مكان . وفي كثير من الحالات نجدهم ، هم أنفسهم ، قد تعرضوا للسجن بسبب الدفاع عن ، أو محاولة مساعدة ، مثل هؤلاء الأفراد الذين يتعرضون للمضايقات أو الاعتقال بسبب معتقداتهم .

الصفحة الاخيرة في هذه النشرة الاخبارية تعرض نداء منظمة العفو الدولية من أجل العفو العام عن جميع سجناء الضمير في كافة أنحاء العالم . تأكد من وضع توقيعك على هذا النداء وادعو أصدقاءك وأقاربك لإضافة اسمائهم ايضا .

وارسل جميع البطاقات الموقعة للقسم التابع له ، أو ابعث بها الى السكرتارية العامة لمنظمة العفو الدولية على عنوانها الجديد : 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom وذلك قبل أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ . سيتم تقديم هذا النداء الى هيئة الامم المتحدة في شهر كانون الأول (ديسمبر) .

جاء في رسالته الى المنظمة : « بدأوا بتفتيش المكتب وصادروا العديد من ملفات قضايا الموكلين ، وكذلك الكتب السياسية والارشيف الذي جمعته والخاص بقضايا وحالات التعذيب ومكثوا في المكتب فترة سبع ساعات واعتقلوا حوالي ١٥ فردا من الموكلين وزوار المكتب ، من بينهم اربعة محامين آخرين ... »

وبعد مضي فترة ثلاثة اشهر ، عاد البوليس مرة اخرى ليحتجزه في زنزانة ادارة البوليس السياسي . وكان معصوب العينين اثناء عملية استجوابه .

وقال ايضا : « لقد بدأوا يضربونني في كل مكان بجسمي واخذوا يوجهون الركلات واللكمات العشوائية اينما وجدوا ذلك مناسبا . ثم جاء احدهم وقال بصوت غليظ : لقد امسكنا بهذا الوغد في النهاية ، هاه ...؟ انت ايها اللوطي ، انت تجرجرنا نحن ... البوليس القومي في المحاكم ، وتقول اننا عذبنا موكليك . الان دعنا نسمع صراخك واحتجاجك هنا كما كنت تفعل في المحاكم ... انكر ذلك لاي فترة تشاء . فانت تحت ايدينا لمدة تسعين يوما اخرى . ... دعنا نرى ان كان اي شخص سيأتي هنا ليدافع عنك . »

وجعلوه يستمع الى انين وصراخ اناس آخرين يتعرضون للتعذيب ، ثم يتلقى الركلات واللكمات التي تتهاوى عليه من المحققين . وقد صلبوه عدة مرات على عمود حديدي معلق في السقف وعرضوا جسمه بالكامل الى الصدمات الكهربائية .

ولا عجب ان يجد المحامون انفسهم دائما في خط المواجهة الاول في الدفاع عن حقوق الانسان . موفق الدين الكزبري محام سوري عمره ٥٣ سنة ، جرى احتجازه دون توجيه اتهام او محاكمة منذ شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٨٠ القي القبض عليه بعد الاضراب الذي استمر يوما واحدا ، والذي دعت اليه نقابة المحامين في دمشق ، واعلن فيه المحامون في كافة انحاء البلاد احتجاجهم على حالة الطوارىء التي تعيشها سوريا ، وطالبوا بمحاكمات مدنية عادلة وعلنية لجميع السجناء السياسيين . وقد تم اعتقال ١٩ محاميا آخر معه ، وايضا بدون محاكمة .

ولكن ليس المحامون فقط هم الذين يجذبهم العمل من اجل حقوق الانسان ، فحركات حقوق الانسان في كافة انحاء العالم تضم اعضاء من مختلف مجالات الحياة . واحيانا يكون اقرباء المسجونين هم الذين يشكلون اكبر قوة ـ معرضين انفسهم لاخطار انتقام السلطة .

في غينيا ، حيث « اختفى » نحو ٢٨٠٠ سجين منذ القاء القبض عليهم خلال السبعينات ، واظبت الزوجات وعدد من اقارب المختفين على القيام بجهود مستمرة للضغط على الحكومة للكشف عن مكان هؤلاء الذين اختفوا .

وفي الارجنتين ، حيث « اختفى » آلاف من الناس منذ عام ١٩٦ ، تشكلت ٨ منظمات للمطالبة بحقوق الانسان ، وقد قامت هذه المنظمات باعداد سجلات دقيقة تسجل بالوثائق وقائع انتهاك حقوق الانسان . وهم ايضا ، مثلما حدث للضحايا الذين يحاولون مساعدتهم ، قد تعرضوا للمضايقات والقاء القبض عليهم .

في شهر شباط (فبراير) عام ١٩٨١ ، اعتقل عدد من الشخصيات البارزة في « بيونس ايريس » كان من بينهم « جوسي وستركامب » والد احد سجناء الرأي من الشباب ، وحوكموا بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات بتهمة حيازة رسوم تخطيطية لمؤسسات عسكرية . وكانت الرسوم التي وجدت في حوزتهم هي تلك التي رسمها سجناء سابقون لمراكز التعذيب العسكرية ومعسكرات الاعتقال السرية .

كان رد الفعل العالمي على احداث الاعتقال سريعا وقويا ، وصحبة تغطية اخبارية في كافة انحاء العالم . وبعد مرور شهر برأت احدى محاكم « بيونس ايريس » المتهمين من جميع الاتهامات التي نسبت اليهم ، ولكنها امرت بتحويل اوراق معينة ، من تلك التي صودرت الى السلطات العسكرية لانها احتوت على اتهامات موجهة ضد اعضاء من قوات الامن .

وفي عدد من الدول ، اصبحت الجماعات الدينية هي مركز العمل من اجل حقوق الانسان ، عن طريق جمع المعلومات ، ومساعدة الضحايا وافراد عائلاتهم والمناداة بوضع حد لاعمال التعسف وسوء المعاملة . ففي بولندا ، تقوم لجنة خاصة تابعة لكنيسة روما الكاثوليكية بتقديم المساعدات للمحتجزين السياسيين ولعائلاتهم . وفي اميركا الوسطى ، تقوم لجان مشابهة تابعة للكنيسة بنشاط في اعمال تسجيل حالات انتهاك حقوق الانسان ومساعدة الضحايا .

وغالبا ما تشدد مثل هذه الجماعات والهيئات على ضرورة ان تقوم منظمات حقوق الانسان العالمية غير الحكومية بالاعمال .

كتب رئيس اساقفة سان سلفادور « اوسكار روميرو » الى منظمة العفو الدولية في آذار (مارس) ١٩٨٠ ـ اي قبل اغتياله بعام واحد ـ بعد ان اضطلعت المنظمة بقضية عامل من عمال البناء يدعى « دافيد افريدو مورينو » البالغ من العمر ٢٠ عاما ، والذي اتهم بتنظيم اضراب .

كتب رئيس الاساقفة يقول :

« أود ان اعبر لكم عن امتناني الشديد وتعاونكم الكريم من خلال ارسال خطابات الى الحرس الوطني مطالبين بالافراج عن الشاب « مورينو » .

ان نشاط منظمة العفو الدولية واعمالها في بلدنا تمثل دعما وتأييدا قويا في الكفاح من اجل اهم حقوق الانسان واقدسها : العدالة والحرية . وساقوم بتأدية صلاة الشكر من اجل اعمالكم العظيمة والقيمة . »

(الى اليمين) ماريانيلا غارسيا فيلاس ، الرئيسة الراحلة لجمعية السلفادور غير الحكومية للدفاع عن حقوق الانسان Comision de Derechos Humnos de El Salvador (CDHES)... جرى اغتيالها في شهر آذار (مارس) من هذا العام ، وهي الرابعة بين الأعضاء المؤسسين الذين تعرضوا للقتل في حوادث اعتداء عنيفة . تقول سلطات السلفادور انها قتلت اثناء حادث صراع مسلح ضد قواتهم . وقد ظهر اسمها مرتين في الماضي في « قوائم الموتى » التي تصدر في السلفادور .

الصورة الأخرى تبين العثور على جثة ماريا ماغدالينا ، السكرتيرة الصحفية لجمعية « CDHES » في قبر غير عميق وذلك على بعد ٣٥ كيلومترا خارج مدينة « سان سلفادور » . قبل ذلك بعدة أيام . في ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ، جرى خطف ماريا في العاصمة . وكان نشاطها يتركز على وجه الخصوص في تقديم المذكرات والوثائق الرسمية بالنيابة عن الأفراد « المختفين » .

اخذت هذه الصورة اثناء القبض على الكسندر بودرابينك في ١٤ ايار (مايو) ١٩٧٨ . وهو مؤلف كتاب كان يجري توزيعه سراً ، بعنوان « استخدام الطب كعقوبة » ويتناول إساءة استعمال الطب النفساني في الاتحاد السوفييتي . وقد حكم عليه بالنفي الداخلي لمدة خمس سنوات بتهمة نشر أكاذيب معادية للسوفييت . وفي شهر حزيران (يونيه) ١٩٨٠ حكم عليه مرة أخرى بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف في معسكر للعمل الاصلاحي وذلك لاستمرار نشاطه مع جماعة غير رسمية تأسست في موسكو لبحث موضوع استخدام الطب النفساني في أغراض سياسية بالاتحاد السوفييتي . وقد علمت منظمة العفو الدولية في حزيران ١٩٨٢ انه نقل الى المستشفى لاصابته بالتهاب رئوي ، وبمرض في القلب . ثم أخرج من المستشفى برغم نصيحة الأطباء بضرورة بقائه ، وأعيد الى المعسكر الاصلاحي في اواخر ١٩٨٢ .

# ليو كوينغ (جمهورية الصين الشعبية)

ليو كوينغ عمره ٣٥ عاما ، مساعد رئيس التحرير السابق لمجلة غير رسمية تصدر في جمهورية الصين الشعبية . احتجز منذ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٩ ، عندما القي القبض عليه بسبب قيامه ببيع نص محاكمة احد سجناء الرأي . وكان اعلان البيع معلقا على « حائط الديمقراطية » في العاصمة بكين ، وقد تجمع جمهور غفير لشراء نسخ من نص المحاكمة وعندها تدخل رجال البوليس لمنع البيع .

في شهر آب (اغسطس) عام ١٩٨٢ ذكرت تقارير ان ليو كوينغ قد حكم عليه بالسجن لمدة ٧ سنوات - بعد محاكمة سرية عقدت في العاصمة - لارتكابه جرائم « معادية للثورة » . ويعتقد ان هذه الجرائم متعلقة بالموضوع الذي كتبه في ١٩٦ صفحة ونشر بالخارج حول قصة القاء القبض عليه واعتقاله .

وكان ليو كوينغ في جامعة « نانجينغ » خلال الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧ ، ثم ارسل للعمل على آلة في مصنع بمنطقة نانجينغ . انتقل بعد ذلك الى منطقة « بكين » ليعيش هناك عندما بدأت حركة غير رسمية تكافح من اجل « الديمقراطية وحقوق الانسان » نشاطها في العاصمة في اواخر عام ١٩٧٨ .

وقد نشأت « حركة الديمقراطية » هذه بعد ان شجعت حالة الاسترخاء في السياسة الرسمية الناس على التعبير عن آرائهم وشكاواهم حول اجهاض العدالة .

وقد انتشرت الحركة بسرعة وظهرت لافتات الحائط تطالب بالتغييرات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في مدن الصين الرئيسية . وفي منطقة بكين علقت هذه اللافتات على الحائط الذي اصبح معروفا فيما بعد باسم « حائط الديمقراطية » وقد بدأ صدور مجموعة من المجلات والصحف الصغيرة غير الرسمية التي كانت تطبع مقالاتها على لوحات . وفي « بكين » اشتملت هذه المطبوعات على مجلات عديدة ساعد ليو كوينغ في عملية تأسيسها .

في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، صدر العدد الاول من صحيفة (منبر ٥ نيسان) وقد حدد اهداف الصحيفة الرئيسية وهي السعي وراء « احترام الحقوق الديمقراطية » التي نص عليها الدستور الصيني في ذلك الحين ، والتي تشمل حرية التعبير عن الرأي وحرية النشر .

وفي الشهور التالية اشترك محررو الصحيفة مع مؤيديها في اجتماعات ومظاهرات احتجاجا على مواقف اخرى للحكومة التي قيدت الحريات الاساسية .

وكان من بين هذه المواقف قرار الحظر الذي فرض في آذار (مارس) ١٩٧٩ على جميع المطبوعات ولوحات الحائط التي اعتبرت السلطات انها « معادية للاشتراكية ومعادية لقيادة بكين الحزب الشيوعي الصيني » .

وقد القي القبض على عدد من الاشخاص في منطقة « بكين » في اواخر شهر آذار (مارس) واوائل نيسان (ابريل) عام ١٩٧٩ كان من بينهم رين واندينغ الذي ساعد في تأسيس « تحالف حقوق الانسان في الصين » في العاصمة في اواخر عام ١٩٧٨ ، وواي جينغشينغ ... وهو كهربائي ورئيس تحرير لاحدى الصحف .

وفي منتصف تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ ، حاول ليو كوينغ الحصول على « تذاكر دخول » رسمية لمتابعة المحاكمة القادمة في قضية واي جينغشينغ ، ولكن دون جدوى - فقد كانت السلطات قد وزعت تلك التذاكر على افراد مختارين .

الا انه نجح بعد ذلك في الحصول على شرائط مسجلة للمحاكمة . وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) قام مع عدد من اصدقائه بتعليق اعلان على « حائط الديمقراطية » عن بيع نص المحاكمة للقراء بعد يومين .

وبمجرد ان بدأت عملية البيع قام البوليس بالقاء القبض على اربعة من البائعين ، ولكن لم يكن ليو كوينغ بينهم . فقد القي القبض عليه بعد ذلك في مساء اليوم ذاته عندما ذهب مع مجموعة من الاصدقاء الى مركز البوليس في بيجينغ ليسأل عن اولئك الذين القي القبض عليهم .

واحتجز ليو كيونغ ، وهو الوحيد الذي ظل تحت الاعتقال من جراء هذا الحادث ، في حبس انفرادي في بكين لعدة شهور .

وكان هناك موضوع كتبه حول حادث القاء القبض عليه ومن ثم اعتقاله قد نشر خارج الصين في اواخر عام ١٩٨١ . وهو عبارة عن نص رسالة طويلة حررت بتاريخ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ ، وموجهة الى السلطات الصينية من المعسكر الذي كان معتقلا فيه .

وفي هذه الرسالة يقول ليو كوينغ انه طوال فترة اعتقاله في بكين لم يسمح لافراد عائلته بزيارته او الاتصال به بأية وسيلة ، كما لم يبلغ اي منهم عن اسباب القاء القبض عليه . وهو يقول انه بعث برسالتين الى السلطات يحتج فيهما على عملية اعتقاله غير القانونية وعلى المعاملة التي يلقاها في مركز المعتقل ولكنه لم يتلق اي رد .

وحسب دعواه ، فقد تم حجزه في حبس انفرادي طيلة شهور عدة داخل زنزانة باردة ورطبة ، بدأ شعر رأسه يتساقط وبدأت قدرته على الابصار تتدهور . وبعد ذلك يقول ليو ، عندما نقل الى زنزانة مشتركة ، عوقب لعدم اظهاره الخضوع الواجب امام حراس السجن ، وتعرض للضرب ، واجبر على ارتداء قناع الغاز الذي حد من قدرته على التنفس ، كما قيدت يداه بشدة خلف جسمه .

وفي منتصف عام ١٩٨٠ تقرر ان يقضي فترة ثلاث سنوات « اعادة التعليم من خلال العمل » في معسكر عمل الزامي وذلك بسبب « المشاركة في مظاهرة قام بها الفلاحون في منطقة بكين في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ » ، « المشاركة في بيع النص الكامل لمحاكمة واي جينغشينغ » و « الاستيلاء على شهادات طبية وتزوير شهادات صرف اعانة المرض » (وهي ادعاءات قامت عائلته بنفيها) .

وفي معسكر الاعتقال ، حسب المذكرة التي حررها ، فان السجناء الذين ارتكبوا جرائم واولئك الافراد الذين يخوضون تجربة « اعادة التعليم من خلال العمل » كانوا ملزمين بأداء اشغال شاقة - نقل الاحجار الثقيلة . وقد ذكر ان المعسكر محاط بأسوار عالية على قمتها اسلاك مكهربة ويحرسه جنود مسلحون وكلاب بوليسية .

لم تصدر اية معلومات رسمية بشكل علني حول المحاكمة السرية التي تعرض لها ليو كوينغ في شهر آب (اغسطس) ١٩٨٢ ، كما ان الاتهامات التي وجهت اليه غير معروفة .

ومنذ عام ١٩٧٩ ، تم القاء القبض على اكثر من ٣٠ شخصا من محرري الصحف غير الرسمية ومؤيدي « حركة الديمقراطية » في الصين ، وقد جاء القاء القبض على غالبيتهم في عام ١٩٨١ . وقد ذكر ان عددا منهم قد تعرض للمحاكمة عام ١٩٨٢ وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة ، ومن بينهم ليو كوينغ مساعد رئيس تحرير مجلة April Fifth Tribune .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراحه الى :

His Excellency Zhao Ziyang
Prime Minister
Office of the Prime Minister
Beijing
People's Republic of China
*and to:*
His Excellency Li Xiannian
President of the People's
Republic of China
Office of the President
Beijing
People's Republic of China.

ليوكوينغ يلقي خطابا في بكين قبل اعتقاله .

# جافير رويز فيرا (شيلي)

جافير رويز فيرا ، شاب عمره ٢٧ سنة ، وهو عضو بارز في منظمة معروفة في شيلي تعمل من اجل حماية وتعزيز حقوق الانسان بين شباب شيلي والدفاع عنها ، وتعرف المنظمة باسم Comision de derechos Juveniles (CODEJU).

وقد علم انه القي القبض عليه في احد شوارع « فالبارايسو » في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٣ بواسطة مخبرين مسلحين تابعين للبوليس السري في شيلي ، وقد احتجز وتعرض للتعذيب في مركز اعتقال سري ، وخضع للحبس الانفرادي حتى وجهت اليه في مرحلة لاحقة تهمة حيازة سلاح ناري بطريقة غير شرعية .

في الاول من حزيران (يونية) رفضت السلطات طلب اطلاق سراحه بكفالة ، وجاءت اسباب الرفض انه « خطر على المجتمع » .

وتعتقد منظمة العفو الدولية انه لا اساس من الصحة في التهم الموجهة له ، وانه اعتقل بسبب نشاطه السلمي البعيد عن العنف ، مع منظمة « CODEJU » فقط .

وهذه المنظمة ، التي تاسست عام ١٩٧٧ ، لها عدد من الفروع في مختلف مدن شيلي ، وقد قامت بحملات على نطاق واسع حول المواضيع التي تهم الشباب . واهم اعمال هذه المنظمة هي العمل نيابة عن الشباب الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي ، او التعذيب او النفي او السجن من قبل السلطات . وقد تعرضت السلطات بطرق مختلفة لعدد من اعضاء منظمة CODEJU وخاصة ضد قادتها .

ويقول جافير رويز انه وجد ثلاثة مخبرين مسلحين تابعين للبوليس السري « CNI » يلقون القبض عليه في شارع قريب من المطبعة التي يملكها والده ، ودفعوه داخل سيارة ، معصوب العينين ومكبل اليدين ، حتى وصلوا به الى مركز اعتقال سري في « فالبارايسو » . وهناك اضطر الى ان يخلع ملابسه ليرتدي ملابس المعتقل مع حذاء خفيف .

وخلال الايام الثلاثة التالية تعرض للتعذيب بمختلف الوسائل ، حسب قوله ، ومن بينها .

جلسات متكررة على « الباريا » وهي عبارة عن سرير حديدي يوضع عليه الضحية عاريا ويقيد به ويعرض للصدمات الكهربائية .

« صابمارينو » ـ وفيه تغطس رأس الضحية في مياه ملوثة الى حد يكاد يقترب من درجة الاختناق . وذلك بالاضافة الى الضرب والتهديد بالقاء القبض على افراد عائلته .

وذكر انه جرى استجوابه حول نشاط منظمة « CODEJU » ونقابة العمال ومنظمات الطلاب في « فالبارايسو » ! ولم يقدموا له اي طعام او شراب لمدة ثلاثة ايام ، وخلال الايام الخمسة التي قضاها في مركز البوليس السري CNI كان مرغما على الاستماع الى نفس الموسيقى التي ظلت تذاع وتكرر طوال ساعات الليل والنهار .

رسم يوضح طريقة التعذيب « الباريا » حيث يربط الضحية عاريا فوق سرير معدني ثم يعطى صدمات كهربائية . وقد امكن إعداد هذا الرسم من شهادات كثيرين من السجناء السابقين الذين قالوا إن قوات الأمن في شيلي قد مارست تعذيبهم .

في اليوم الخامس احضروه ليقف امام المدعي العسكري العام ، الذي استجوبه وامر بحبسه حبسا انفراديا في السجن العام في فالبارايسو . وذكر انه احتجز هناك لمدة ٤ ايام في زنزانة مساحتها ٣ متر في ٣ مترو تفوح منها رائحة البول ، قبل ان يؤخذ مرة اخرى ليقف امام المدعي العسكري العام . وقد وجه اليه الاتهام بناء على قانون الحد من انتشار الاسلحة لحيازته اسلحة بصورة غير قانونية ـ وقد ادعوا انهم عثروا على مسدس كان مخفيا في فجوة مفرغة داخل كتاب من كتب علم النفس .

وعادوا به مرة اخرى للسجن حيث لايزال محتجزا حتى الان لقد انكر جافير رويز بشكل دائم ومستمر تهمة حيازة اسلحة نارية . وتعتقد منظمة العفو الدولية انه سجين من سجناء الرأي لانها سمعت عن عدد من الحالات قامت فيها سلطات الامن « بزرع » تلك الاسلحة النارية لتلفيق قضايا ضد بعض الاهداف .

جافير رويز فيرا (شيلي)
يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراحه الى :

Su Excelencia General Augusto Pinochet Ugarte
Presidente de la Republica
Palacio la Moneda
Santiago
Chile

# موفق الدين الكزبري (سوريا)

موفق الدين الكزبري محام سوري في الثالثة والخمسين من عمره ، تم اعتقاله دون اتهام او محاكمة منذ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ . كان رئيساً لجمعية رعاية السجناء المستقلة والامين الاول لرابطة الدفاع عن حقوق الانسان في سوريا ، التي شكلتها نقابة المحامين السورية عام ١٩٧٩ .

كان واحدا ضمن مجموعة من المحامين القي القبض عليهم في نيسان (ابريل) و آيار (مايو) عام ١٩٨٠ ، بعد الاضراب الذي اعلنت عنه نقابة المحامين ليوم واحد في ٣١ آذار (مارس) ، وما تبعه من صدور قرار جمهوري بحل المؤتمر العام لنقابة المحامين ومجالسها الاقليمية .

وفي عام ١٩٧٨ تبنى المؤتمر العام قرار نقابة المحامين في دمشق الذي طالب ، ضمن مجموعة من المطالب ، برفع حالة الطوارىء في سوريا (التي اعلنت منذ عام ١٩٦٣) والغاء محاكم امن الدولة ـ وهي محاكم خاصة تضم قضاة عسكريين ومدنيين يعينهم رئيس الدولة لمحاكمة الافراد المتهمين بجرائم تتعلق بأمن الدولة .

وقد دعا القرار الى مطالبة المحامين بمقاطعة تلك المحاكم كما طالب ايضا باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين واقامة محاكمات علنية وعادلة امام المحاكم المدنية ، وقد دعا ايضا الى تاسيس لجنة لرعاية حقوق الانسان لضمان مراعاة كافة الحقوق السياسية والقانونية . وفي منتصف شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ دعت نقابة المحامين في دمشق الى اضراب عام في نهاية الشهر ، وطالبت بالمقاطعة الفورية لمحاكم امن الدولة .

وفي ٣١ آذار (مارس) ساند المحامون السوريون على نطاق واسع قرار الاضراب ليوم واحد الذي دعت اليه نقابة المحامين في دمشق . كما ان المتاجر والمدارس والجامعات والشركات قد اغلقت ابوابها في ذلك اليوم ايضا .

وفي دمشق خرج رجال الامن في قوات لكسر اقفال المتاجر في الحي التجاري الرئيسي واجبار اصحابها على فتح ابواب متاجرهم .

وفي ٧ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ ، اصدر الرئيس حافظ الاسد قراراً بحل المؤتمر العام لنقابة المحامين ـ ونقابات الاطباء والمهندسين ـ بسبب ممارسة نشاطات « خارج التفويض الممنوح لهم » .

وفي نهاية آيار (مايو) ١٩٨٠ تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تشير الى انه قد جرى اعتقال عدد من المحامين بدون توجيه اتهام اليهم . وهناك نحو ٢٠ منهم مازالوا معتقلين كما تقول التقارير ، ومن بينهم موفق الدين الكزبري .

وذكرت التقارير انه تعرض للحجز الانفرادي لعدة شهور ، بعدها سمح لاقاربه وافراد عائلته بزيارته مرة كل اسبوعين وفي شهر تموز (يوليه) ١٩٨٣ نقل الى سجن القلعة في دمشق .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراحه الى :

الرئيس حافظ الاسد
قصر الرئاسة
دمشق
جمهورية سوريا العربية

# زبجنيف رومازيوسكي (بولندا)

اثنان من علماء الفيزياء ، في الاربعينات من عمرهما ، زبجنيف رومازيوكسي وزوجته آيرينا صوفيا ، يقضيان عقوبة السجن لمدة ٤ سنوات ونصف وثلاث سنوات على التوالي ، بسبب نشاطهما غير العنيف مع اتحاد العمال غير الرسمي « التضامن » والذي صدر الآن قرار بحله .

وقد ادانتهما محكمة وارسو العسكرية في ١٨ شباط (فبراير) من هذا العام بتهمة الاستمرار في نشاطات اتحادات العمال ، والتعاون مع آخرين في تنظيم وادارة محطة اذاعة غير شرعية تحت اسم « اذاعة التضامن » ومن خلال هذه الاذاعة « تم بث معلومات زائفة حول الوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد ، مما كان يمكن ان يؤدي الى الشغب والاخلال بالنظام » .

وقد اتهم زبجنيف رومازيوسكي وادين ايضا بتهمة التحريض على مقاومة القوانين والنظام القانوني للدولة

في عام ١٩٧٦ اشترك الزوجان في مجموعة لتقديم المعونة ومساعدة العمال الذين ادينوا او حوكموا بسبب مشاركتهم في اضراب العمال الذي وقع في حزيران (يونيه) ١٩٧٦ في مدينتي « يورسوس » و « رادوم » .

وكان نشاطهما وثيقا مع « لجنة الدفاع عن العمال » (KOR) ـ التي عرفت فيما بعد باسم « اللجنة الاجتماعية للدفاع عن النفس » (KSS KOR) ـ والتي تاسست في النصف الثاني من عام ١٩٧٦ من اجل هذا الهدف . وقد اصبح زبجنيف رومازيوسكي عضوا عاملا في هذه اللجنة عام ١٩٧٨ .

وفي شهر كانون الثاني (يناير) من العام الذي سبق ، كان واحدا من ١٧٢ شخصا وقعوا على النداء الذي رفع الى البرلمان البولندي Sejm ، وحث على المطالبة بتشكيل لجنة للبحث في الاعتداءات التي ارتكبتها السلطات خلال احداث حزيران (يونية) عام ١٩٧٦

وفي عام ١٩٧٧ شكلت لجنة الدفاع عن النفس (KOR) مكتبا خاصا لجمع ونشر المعلومات حول الاعتداءات التي تحدث ضد حقوق الانسان ، وكان زبجنيف رومازيوسكي وزوجته يرأسان ويديران هذا المكتب .

وفي شهر كانون (يناير) ١٩٨٠ ، اعد زبجنيف رومازيوسكي مع ثلاثة آخرين تقريرا حول انتهاكات حقوق الانسان في بولندا ، وقد عرض هذا التقرير على مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا الذي عقد في مدريد في ذلك الوقت .

وبسبب نشاطهما خلال الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ ، كان زبجنيف رومازيوسكي وزوجته آيرينا يتعرضان بصورة مستمرة الى مضايقات البوليس ، الذي قام بتفتيش منزلهما بشكل دوري متتابع مع وضعهما تحت الحجز لمدة ٤٨ ساعة في كل مرة .

وبعد تشكيل اتحاد « التضامن » اصبح زبجنيف رومازيوسكي عضوا في اللجنة التنفيذية للمجلس المحلي في منطقة « مازووسز » وقام بتاسيس « مكتب للتدخل » تابع لاتحاد « التضامن » . وقد انتخب بعد ذلك لعضوية اللجنة القومية لاتحاد « التضامن » .

واشتركت ارينا رومازيوسكي في تاسيس واداره احدى لجان « التضامن » المسؤولة عن الدفاع عن هؤلاء الذين سجنوا بسبب ادانتهم .

وعند اعلان الحكم العسكري وحالة الاحكام العرفية في بولندا بتاريخ ١٣ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٨١ ، تجنب الزوجان احتمال الاعتقال ، وقاما بالاختفاء وذكرت التقارير مشاركتهما في النشاطات السرية غير العنيفة لمعارضة اعلان قانون الاحكام العرفية في البلاد .

وقيل انهما قد قاما بتاسيس محطة اذاعة سرية كجزء من ذلك النشاط ، عرفت باسم « اذاعة التضامن » التي بثت اول برامجها في وارسو بتاريخ ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٨٢

وقد تحدثت التقارير عن محطات اذاعة مماثلة ، تم تاسيسها في مدينتي « بوزنان » و « غدانسك » تذيع نشرات اخبار اسبوعية قصيرة .

وقد تم القاء القبض على آيرينا رومازيوسكي يوم ٥ تموز (يوليه) ١٩٨٢ ، بينما القي القبض على زوجها في نهاية شهر آب (اغسطس) ١٩٨٢ . وجرت محاكمتهما مع ثمانية آخرين خلال الفترة بين ٢٤ كانون الثاني (يناير) و ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٨٣

وكانت ابنتهما « اجنسزكا » التي تبلغ من العمر ٢٠ عاما ، قد احتجزت بعد اعلان الحكم العسكري وحالة الاحكام العرفية ، وقد اطلق سراحها بعد ذلك .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراحه الى :

**The Prime Minister**
**General Wojciech Jaruzelski**
**Chairman of the Council of Ministers**
**Urzad Rady Ministrow PRL**
**Aleje Ujazdowskie 3/5**
**Warsaw - Poland**

## العفو الجزئي

اصدر البرلمان البولندي في ٢١ تموز (يوليه) عفواً جزئياً يقضي باطلاق سراح ايرينا صوفيا رومازيوسكا . أما زوجها فلايزال في السجن وإن كانت مدة عقوبته قد خفضت الى النصف .

وكان الزوجان معتقلين في أحد سجون العاصمة وارسو . وفي شهر أيار (مايو) أرسلت الزوجة رسالة الى البرلمان تشكو من سوء الأحوال بالسجن : « نحن نعيش في عزلة تامة ، نرى نفس الوجوه يوما بعد يوم ، لا نستمع الى اذاعة ، ولا نشاهد التليفزيون ، ولا نذهب الى المكتبة . تأتي الينا الكتب لنقرأها في زنزانات قذرة ، ولا نشاهد نزلاء السجن فيما عدا من معنا في الزنزانة . وكل هذه العوامل قد أثرت تأثيرا سيئا في كياننا الروحي والنفسي »

# جون كامينوا (كينيا)

جون كامينوا هو محام كيني عمره ٤٧ عاما ، تم اعتقاله في حبس انفرادي منذ ان هاجم البوليس مكتبه في نيروبي في ٣ حزيران (يونية) ١٩٨٢ . قام البوليس بتفتيش مكتبه ـ ومنزله ايضا ـ بدون امر قضائي ، وتم اصطحابه دون اخبار اي احد عن الاسباب .

وقد منعت زوجته المحامية جويس ـ التي اشتركت معه في ادارة مكتب المحاماة ـ من زيارته ، ولم يطلعها احد على المكان الذي سيسجن فيه زوجها .

في اليوم التالي اعلنت السلطات ان اعتقاله قد تم بناء على قانون « حماية الامن العام » الذي يسمح باعتقال اي فرد الى اجل غير مسمى بدون اتهام او محاكمة من اجل « المحافظة على الامن العام » .

وكان جون كامينوا ، وهو عضو نقابة المحامين في كينيا ، مشهورا بدوره في الدفاع عن موكليه في القضايا الحساسة ذات الطابع السياسي او تلك التي كانت السلطات تعتبرها ذات طابع تهديدي او من شانه ان يورطها ـ ولكنه لم يكن على الاطلاق حسب المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية ، مشتركا في اي نشاط سياسي ، كما انه لم ينضم الى جانب المعارضة السياسية على الاطلاق .

ويعتقد ان السبب الرئيسي وراء اعتقاله يرجع الى قيامه بالتمثيل القانوني لاثنين من معارضي الحكومة تم اعتقالهما قبل يومين من اعتقاله استنادا الى قانون « المحافظة على الأمن العام » .

ولم تذكر السلطات في أي وقت الاسباب المعينة التي أدت الى اعتقاله ، كما لم تفصح عن المكان الذي تحتجزه فيه ـ وقد رفضت الطلبات المتكررة التي تقدم بها افراد عائلته للسماح لهم بزيارته . وحادث اعتقال جون كامينوا ـ الذي يعد ثالث حادث استنادا الى قانون « الأمن العام » منذ مجيء حكومة الرئيس موي عام ١٩٧٨ ـ يحمل على وجه الخصوص طابع التهديد لسلامة المهن القضائية في كينيا . فقد ذكر أقارب المعتقلين لاسباب سياسية انهم يواجهون مصاعب كبيرة في البحث عن محام يقبل العمل في قضاياهم ، وخاصة في حالات الطعن القانوني لقضايا الاعتقال غير الشرعي ...

وطبقاً للدستور الكيني يجب ان يمثل جميع المعتقلين امام لجان التحكيم الخاصة بقضايا الاعتقال خلال شهر من تاريخ اعتقالهم ، وكل ستة اشهر بعد ذلك ، الا ان توصيات لجان التحكيم ليست لها صفة الالزام وتحفظ في الملفات السرية .

ومن المعتقد ان جون كامينوا قد مثل امام لجنة تحكيم ، لكن دون ان يمنح الحق في استشارة ممثل قانوني ، وهو حق يسمح له به بموجب الدستور .

وجون كامينوا ، عضو في جمعية دينية عالمية ـ هي «الكويكرز» «جماعة الاخوة» وكان قد درس في كلية « ماكيرير كوليدج » في اوغندة ، وجامعة دار السلام في تنزانيا ، وجامعة نيويورك بالولايات المتحدة حيث حصل على شهادة الماجستير في القانون الدولي .

ومن المناصب القانونية التي سبق ان تولاها : نائب مسجل المحكمة العليا في كينيا ، وقاضي مقيم بالمحكمة الجزئية ونائب المستشار القانوني لجمعية شرق افريقيا التي اندثرت منذ زمن بعيد .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراحه الى :

His Excellency President Daniel Arap Moi
State House
P.O. Box 40530
Nairobi - Kenya

# رودولف باتيك (تشيكوسلوفاكيا)

ذات يوم منذ ثلاث سنوات ، ذهب عالم الاجتماع التشيكي ، رودولف باتيك ، الى قسم البوليس القريب من منزله في العاصمة براغ ، ليبلغ عن سرقة سيارته . لم يعد الى منزله في تلك الليلة ، ومايزال معتقلا منذ ذلك الحين . وهو الآن محتجز في سجن « اوبافا » يقضي عقوبة مدتها خمس سنوات ونصف ، بتهمة « التخريب » و « احداث اصابة » لموظف حكومي .

رودولف باتيك ، الذي يبلغ من العمر ٥٨ عاما ، له تاريخ طويل في تحرش السلطات به والاعتقال والسجن بسبب نشاطه المعارض ودوره في مجال حقوق الانسان .

في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧ ، انضم الى منظمة « ميثاق ٧٧ » وهي منظمة مفتوحة ، غير رسمية ، تضم افرادا يسعون الى حماية الحقوق المدنية وحقوق الانسان في تشيكوسلوفاكيا . وقد اصبح بعد ذلك المتحدث الرسمي باسم هذه المنظمة .

في شهر آيار (مايو) من العام التالي ، اصبح عضوا في اللجنة غير الرسمية حديثة التاسيس للدفاع عن الافراد الذين تعرضوا لمحاكمات جائرة ـ لجنة VONS . وجاء تاسيس هذه اللجنة لمتابعة ومراقبة قضايا الناس الذين اصبحوا ضحايا الاحكام التعسفية الصادرة عن اجهزة البوليس او الهيئات القضائية » . وقد نشرت هذه اللجنة منذ تاسيسها اكثر من ٣٢٠ تقريرا عن حالات انتهاك حقوق الانسان في تشيكوسلوفاكيا . وكان رودولف باتيك واحدا من ١٥ عضوا من لجنة « VONS » جرى اعتقالهم يوم ٢٩ آيار (مايو) ١٩٧٩ . وبعد محاكمتهم تمت ادانة ستة منهم وحكم عليهم بالسجن لفترات متفاوتة ، كان اقصاها السجن لمدة خمس سنوات . وعلى الرغم من الافراج عن رودولف باتيك بدون اتهام ، الا انه تعرض لمضايقات مستمرة .

من بين هذه المضايقات ، قيام رجال الامن التابعين للدولة باقتحام شقته عند الفجر وتفتيشها ، والقي القبض عليه وهو في الشارع ونقل الى مركز الامن لاستجوابه ، وقد كبلت يداه بالقيد وتعرض للضرب وتم وضعه تحت المراقبة المؤقتة وقد قام رجال الامن مرتين بنقله في سيارتهم الى مكان بعيد عن منزله والقائه هناك (في احدى هذه المرات جرى إلقاؤه بالقرب من الشاطىء في ساعة متأخرة بعد منتصف الليل وقد ترك هناك بدون نقود وبملابس غير كافية في جو الشتاء البارد اثناء شهر كانون الثاني « يناير ») . وفي احدى المرات قاموا بتخريب سيارته ، وبعد ذلك تعرضت السيارة للسرقة .

وبتاريخ ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٨٠ ، استدعي الى قسم البوليس القريب من منزله بشان موضوع سرقة سيارته ، وبعد اربعة ايام ابلغوا زوجته انه موضوع تحت الحجز لاتهامه بناء على المادة « ١٥٥ » من القانون الجنائي بسبب « اعتدائه على موظف رسمي » ـ فقد ادعي انه قام بمهاجمة احد رجال البوليس واوقع قبعته على الارض . ثم غيروا الاتهام بعد ذلك الى « احداث اصابة » برجل البوليس ليحاكم طبقا للمادة « ٢٢١ » .

وقد وجدت المحكمة رودولف باتيك مذنبا في الاتهامات الموجهة اليه وهي « القيام باعمال التخريب والتعاون مع قوى اجنبية ... على نطاق واسع » وايضا في تهمة « احداث اصابة » . فقد اعتبرت المحكمة ان الخطابات التي سبق له ان ارسلها الى زعماء الاحزاب الاشتراكية الاجنبية وهم برونو كرايسكي (النمسا) ، فيلي برانت (المانيا الغربية) ، واولاف بالم (السويد) ، بمثابة « اتصالات مع قوى اجنبية » .

واخيرا حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات ونصف ، وان يقضي تلك الفترة في سجون الفئة الثانية من حيث « الشدة » تليها فترة ثلاث سنوات تحت المراقبة عليه ان يقوم خلالها بالذهاب الى مركز البوليس بانتظام ، ويقوم رجال البوليس بمراقبة نشاطه . وكانت هذه هي اقصى عقوبة تطبق على مسجون سياسي في تشيكوسلوفاكيا منذ الخمسينات . وفي ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ قامت المحكمة العليا (CSR) بتخفيض عقوبة السجن ، بناء على الاستئناف المقدم ، الى خمس سنوات ونصف .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراحه الى :

JuDr Gustav Husak
President of the CSSR
11 908 Praha- Hrad
CSSR

# اميركا يولاندا يوريزار (غواتيمالا)

بعد يومين من اعلان قرار العفو الحكومي الذي سمح للمعارضين السياسيين بالعودة الى وطنهم احرارا ، عبرت « اميركا يولاندا يوريزار » الحدود علانية وعادت الى غواتيمالا لتستمر في عملها كمحامية عمالية . وقد عرف انها في طريقها لارشاد مجموعة من العمال الزراعيين .

وخلال ساعات تم اختطافها بواسطة مجموعة من الرجال المسلحين يرتدون ملابس مدنية ، ووضعت في سيارة « جيب » عسكرية وانطلقت بها السيارة .

وقد شوهدت تلك السيارة بعد ذلك واقفة بجوار المقر الرئيسي لقوات الشرطة العسكرية المحلية في سانتا انا برلين ، في منطقة « كويتزالتنانجو » .

حدث ذلك بتاريخ ٢٥ آذار (مارس) من هذا العام . ومنذ ذلك الحين فان مكان وجودها ظل غير معروف لعائلتها وقد انكر البوليس القومي انها تحت الاعتقال . لقد « اختفت » .

وقد صرح والدها ، كولونيل الجيش المتقاعد اوغستو يوريزار ، لصحف غواتيمالا ان ابنته عادت الى وطنها بعد غياب ثلاث سنوات بناء على قرار العفو الذي اصدرته حكومة الجنرال « ريوس مونت » ، بعد انهاء حالة الحصار ـ التي فرضت منذ تموز (يوليه) ١٩٨٢ ـ بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٣ .

وفي رسالة الى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، بعثت بها ابنتها يولاندا دولا لوز في شهر نيسان (ابريل) من هذا العام ، كتبت الفتاة تقول ان « مخبري الامن في حكومة غواتيمالا » هم الذين خطفوا امها .

وذكرت ان امها عادت بسبب صدور قرار العفو ـ « بعد ان اضطرت من قبل الى مغادرة البلاد بسبب التهديدات الدائمة بالقتل (التي كانت تتلقاها) ... اثناء نظام (الجنرال) روميرو لوكاس غارسيا » .

ذكرت « يولاندا دولا لوز » في رسالتها ايضا انه في عام ١٩٧٥ قتل والدها مع اخيها البالغ من العمر سبع سنوات في « حادث سيارة » ـ قيل انه وقع نتيجة عبث حدث في السيارة ـ وقالت ، انه اكتشف بعد ذلك ان امها كانت هي الهدف المقصود .

وقبل مغادرة غواتيمالا عام ١٩٨٠ ، كانت اميركا يولاندا يوريزار تعمل كمستشار لمؤتمر عمال غواتيمالا ، (CNT) في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ ، حدث ان « اختفت » هي ومعها محامية اخرى تعمل مع مؤتمر (CNT) اسمها « فلورينسيا زوكوب

تشافيز » ، وذلك بعد القاء القبض عليهما في مطار « لا اوروا » بمدينة غواتيمالا سيتي ، التي كانا يوزعان فيها مسورات ومطبوعات عن عام الطفل العالمي . وقد تم الافراج عنهما بعد يومين نتيجة النداءات والاحتجاجات التي انطلقت من كافة انحاء العالم . (فلورينسيا زكوب « اختفت » مرة اخرى بعد حملة شنتها قوات الامن على المقر الرئيس لمؤتمر (CNT) في ٢١ حزيران (يونية) ١٩٨٠ ، ولم يشاهدها احد منذ ذلك الحين) .

في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ ، القي القبض على « يولاندا دولار لوز » ابنة اميركا يولاندا يوريزار ، وكانت حينئذ في السادسة عشرة من عمرها ، اثناء احتجاجها على حادث موت احد زعماء النقابات العمالية . وقد روى انها تعرضت للتعذيب في المركز الرئيسي لقوات البوليس القضائي بمدينة غواتيمالا سيتي ، وان نحو عشرين من عملاء البوليس قد قاموا باغتصابها . وقد ذكر ان رئيس البوليس القضائي قد تولى شخصيا مهمة استجوابها كما قام بضربها وركلها .

وقد اوضحت تقارير الطب الجنائي بعد ذلك وجود كدمات شديدة في كافة انحاء جسمها ، مع تمزقات ونزيف في منطقة الاعضاء التناسلية . وان العصابة التي ربطت حول عينيها طوال الفترة قد ربطت بشدة مما ادى الى حدوث كسر في عظام الانف .

بعد ذلك تم احتجازها في مركز للاحداث الجانحين بعد ان رفض القاضي اطلاق سراحها ووضعها تحت حراسة عائلتها ، على الرغم من انها لم ترتكب اية جريمة .

وذكر انها لو عادت الى منزلها فمن المحتمل ان تتعرض للخطف والقتل ، وان فرصتها الوحيدة في البقاء على قيد الحياة هو حجزها في مركز الاحداث او مغادرة البلاد مع امها .

ونتيجة لهذه التجارب القاسية اصيبت الفتاة « يولاندا دولا لوز » بحالة عمى مؤقت فقدت معه قدرتها على الابصار لفترة .

وفي السنوات الاخيرة سجلت منظمة العفو الدولية عشرات من الحالات لاناس تعرضوا للاختطاف و« اختفوا » بعد ذلك ، نتيجة مساندتهم للنقابات العمالية او منظمات المزارعين او محاولاتهم حماية حقوق الانسان او تسجيل الانتهاكات التي تتعرض لها . وهناك آخرون قتلوا على الفور وعثر على جثثهم مشوهة بعد فترة من حوادث اختطافهم .

وعندما تقلدت الحكومة الحالية مركز السلطة بعد انقلاب وقع في آذار (مارس) ١٩٨٢ ، وعدت بالعمل على اعادة احترام حقوق الانسان في غواتيمالا ، واعلنت ، ضمن مجموعة من الاجراءات عن تاسيس مكتب خاص للبحث في مصير هؤلاء « المختفين » .

الا ان منظمة العفو الدولية لم تتلق اية معلومات رسمية بشأن قضايا آلاف المواطنين الغواتيماليين الذين « اختفوا » خلال عهود الحكومات السابقة ، وهي تراقب بحزن وقلق شديدين التقارير المستمرة التي تشير الى انتهاكات حقوق الانسان ، ومن بينها حالات الاعدام المجاوز للقانون وحالات التعذيب و « الاختفاء » المفاجيء التي حدثت منذ وصول الحكومة الحالية الى السلطة .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراحها الى :

Gnrl. Oscar H. Mejía Víctores
Jefe de Estado y Ministro de
Defensa Nacional
Guatemala City, Guatemala

## « منظمة العفو الدولية أنقذت حياتي ... »

البروفيسور جان ملينياريك ، احد سجناء الرأي السابقين في تشيكوسلوفاكيا ، كتب رساله لمنظمة العفو الدولية هذا العام بعد زيارة المجموعة المحلية التي عملت من أجل اطلاق سراحه :

« لقد اندهشت امام العدد الهائل من الرسائل التي ترسل الى رؤساء الدول ، المجالس البرلمانية ، السياسيين البارزين وعدد كبير من المسؤولين الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار الفعال .....

« وقد رأيت من خلال تجربتي الخاصة الأساليب والأفكار التي تحكم عمل منظمة العفو الدولية .... وبدون هذا العمل كان علي ان ابقى في السجن لعدة شهور اخرى . وبهذا العمل انقذت منظمة العفو الدولية حياتي واعطتني الفرصة للتمتع بوجود انساني جديد وحقيقي » .

البروفيسور جان ملينياريك ، هو مؤرخ وقد كان واحدا ضمن مجموعة من المثقفين الذين القي القبض عليهم في تشيكوسلوفاكيا في شهر آيار (مايو) ١٩٨١ وحوكموا بتهمة « التخريب » . تم اطلاق سراحه من الحجز الذي تعرض له قبل المحاكمة في شهر آيار (مايو) ١٩٨٢ ، وقد غادر بلاده بعد ذلك .

# ميكولا رودنكو (الاتحاد السوفياتي)

ميكولا رودنكو ، وعمره ٦٣ عاما ، عضو سابق في اتحاد الكتاب بأوكرانيا ، يقضي الآن عقوبة السجن تحت مراقبة شديدة في معسكر عمل الزامي للاصلاح ، بسبب محاولاته في نشر قضايا انتهاك حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي .

وعلى الرغم انه معاق جزئيا نتيجة اصابة قديمة اثناء الحرب اثرت على عموده الفقري ، فقد تم الزامه بتأدية برنامج العمل الكامل الذي يطلب من السجين السليم ، وقد اشارت التقارير انه يظل واقفا على قدميه لفترة ٨ ساعات في اليوم وهو يقوم بتركيب بعض المكونات الخاصة لتصنيع المكاوي الكهربائية .

وذكرت التقارير ان العمل يجري في جو حار ، قذر ، ويفتقر الى دواعي الامن الاساسية .

وقد فرضت على ميكولا رودنكو اقصى عقوبة وهي النفي والسجن لمدة ١٢ عاما بسبب « القلاقل السياسية والدعاية المعادية للاتحاد السوفياتي » وكان الحكم قد صدر اثناء محاكمته في شهر تموز (يوليه) عام ١٩٧٧ .

وكان خلال العام الذي سبق محاكمته قد اسس مجموعة غير رسمية في « اوكرانيا » مهمتها مراقبة مدى مراعاة الحكومة السوفياتية لاحكام حقوق الانسان التي ينص عليها القانون الاخير لاتفاقية هلسنكي عام ١٩٧٥ .

وكان قد بدأ نشاطه الادبي عام ١٩٤٦ بعد تسريحه من الجيش ، وخلال ١٥ عاما اصبح كاتبا مرموقا وشاعرا باللغة الاوكرانية .

وفي عام ١٩٧٥ انضم لمجموعة موسكو التابعة لمنظمة العفو الدولية ، والتي كانت تعد حملة في ذلك الوقت تنادي فيها باطلاق سراح « سجناء الرأي » في سري لانكا واسبانيا ويوغوسلافيا .

وفي عام ١٩٧٦ اسس جمعية غير رسمية في اوكرانيا لمراقبة مدى الالتزام بتطبيق احكام اتفاق هلسنكي .

وفي بداية عام ١٩٧٧ تم طرده من الحزب الشيوعي ، وفصل من اتحاد كتاب اوكرانيا ، وفي شهر شباط (فبراير) تم القاء القبض عليه واحتجازه لفترة خمسة اشهر بعدها جرت محاكمته .

وخلال الشهور الاربعة التي شغل فيها منصب رئيس مجلس ادارة جمعية اوكرانيا لمراقبة تطبيق اتفاق هلسنكي ، اصدرت الجمعية عشر مذكرات طالبت فيها ، بين مجموعة من المطالب الاخرى ، باطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين في الاتحاد السوفياتي والغاء القوانين التي تحد من ممارسة حقوق الانسان ووضع نهاية لنشاط هيئة الرقابة .

ومنذ انشاء ، الجمعية تم القاء القبض على عشرين شخصا آخرين من اعضائها ، وحكم عليهم بالسجن والنفي بتهمة نشر معلومات حول الاعتداءات على حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي . وهناك ٢٢ عضوا غيرهم من جميعات مماثلة في موسكو وجمهوريات ارمينيا ، ليثوانيا وجورجيا تعرضوا ايضا للمحاكمة بسبب نفس النشاط .

وخلال السنوات الست التي امضاها ميكولا رودنكو في السجن حتى الوقت الحاضر - وهو الآن في معسكر عمل الزامي ، يخضع لمراقبة شديدة ، خاص بالمسجونين السياسيين ويقع في منطقة « بيرم » بعد ان كان في معسكر آخر يقع في منطقة « موردوفيا » - تقول التقارير انه يضرب عن الطعام في يوم ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) من كل عام تخليدا للذكرى غير الرسمية « ليوم السجناء السياسيين » .

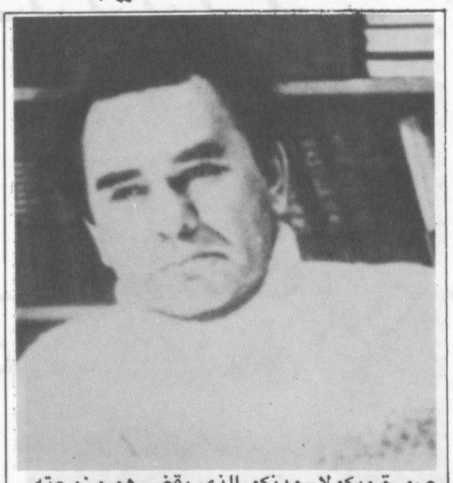

صورة ميكولا رودنكو الذي يقضي هو وزوجته رايسا عقوبة السجن في معسكري عمل - يبعد احدهما عن الآخر بمسافة ٧٠٠ كيلو مترا .

القي القبض على رايسا رودنكو في شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٨١ بسبب حيازتها على قصائد الشعر التي كتبها زوجها والتي جرى تهريبها من معسكر العمل الالزامي الذي يعيش داخله . وجرت محاكمتها هي ايضا بتهمة « اثارة القلاقل والدعاية المعادية للاتحاد السوفياتي » وصدر الحكم بسجنها ونفيها لفترة عشر سنوات .

في شهر ايلول (سبتمبر) عام ١٩٨١ ، ارسلت لتقضي عقوبتها في معسكر عمل للاصلاح يقع بمنطقة « موردوفيا » .

في هذا الشهر ذاته ، نقل ميكولا رودنكو - الذي كان يقضي هو الآخر عقوبته في « موردوفيا » - الى معسكر آخر بمنطقة « بيرم » .

ننشر هنا مقطعا من احدى قصائد الشعر المهربة ، التي كتبها ميكولا رودنكو خلال الفترة بين شباط (فبراير) وتموز (يوليه) عام ١٩٧٧ .

الامر سهل جدا : ليس عليك الا ان تتبرأ مما فعلت ، وبذلك تستعيد حقك في الحياة .

بضع كلمات او بضع جمل لتجد فجأة ان الامس قد عاد :

....

ولكنك لن تستعيد الروح التي ضاعت ، بضع كلمات تطلقها في حالة اللاوعي حتى لا تصبح بعد ذلك الا مجرد فراغ -

زنزانة في جوف انسان .

وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ تم وضع ميكولا رودنكو في زنزانة السجن الملحق بالمعسكر (RKT) لمدة ستة اشهر بعد ان قام مع عدد من السجناء باعلان الاضراب عن الطعام احتجاجا على نقص العلاج الطبي المتخصص اللازم لعلاج فيكتور نكيبيلوف ، وهو ايضا من « سجناء الرأي » الذين تتبنى منظمة العفو الدولية قضيتهم .

واثناء وجوده في سجن المعسكر ، صدر الامر بحرمانه في شهر آذار (مارس) ١٩٨٢ من اعتبارات مراعاة حالته الصحية المعتلة ، وجرت زيادة حجم الاعمال المطلوب منه تأديتها .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراحه الى المدعي العام في جمهورية اوكرانيا السوفياتية :

Procurator F. K. Glukh
Republican Procuracy
Kreshchatik 2
Kiev
Ukrainian SSR

# لي تشاي - أوه (جمهورية كوريا)

لي تشاي - أوه هو شخصية معروفة في كوريا الجنوبية لنشاطه من اجل حقوق الانسان . وقد شارك كثيرا في الحركات الاجتماعية وحركات الاحتجاج ، وقد تعرض للاعتقال خمس مرات منذ عام ١٩٧١ .

كانت احدث مرة القي القبض عليه فيها في ٨ آب (اغسطس) عام ١٩٧٩ ، بعدما القى خطابا في مجموعة من المصلين الذين عقدوا اجتماعا للاحتجاج على اعتقال عضو في جمعية المزارعين الكاثوليك . وقد تم اعتقال المزارع بتهمة نشر « شائعات كاذبة » معارضة للحكومة .

وبعد مرور ثلاثة اشهر ، وبينما كان لايزال في المعتقل ، اعلنت السلطات اسم لي تشاي - اوه على انه عضو في « جبهة التحرير القومية في كوريا الجنوبية » والتي قالوا عنها انها تهدف الى الاحاطة بالحكومة الحالية . ومن بين الاتهامات التي وجهت ضد من اطلقوا عليهم اعضاء « الجبهة » هي ارتكاب جرائم السرقة ، والاستماع الى اذاعة كوريا الشمالية ، وتوزيع منشورات معادية للحكومة .

وقد تم حجز المتهمين في حبس انفرادي حتى تاريخ ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ . وهناك عدة تقارير وصلت الى منظمة العفو الدولية تفيد ان معظم المتهمين قد تعرضوا للتعذيب للادلاء « باعترافات » اتخذت فيما بعد كادلة ضدهم في المحكمة .

وفي شهر ايار (مايو) ١٩٨٠ صدر الحكم على لي تشاي - اوه بالسجن لمدة خمس سنوات .

وقد تبنت منظمة العفو الدولية حالته كاحد سجناء الرأي . فلم يكن معروفا عنه انه يؤيد التغيير عن طريق العنف . وقبل حادث القاء القبض عليه ، كان هذا المدرس بالمدارس العليا ، والبالغ من العمر ٤٠ عاما ، يعمل مع مجموعة مدرسين من هواة التمثيل المسرحي تحاول توعية الناس بالمشاكل التي يعاني منها الفلاحون المحليون ، وتحاول جمع المال لمساندة منظماتهم .

تم اعتقال لي تشاي - أوه لاول مرة عام ١٩٧١ عندما كان رئيس مجلس الشباب لحماية الديمقراطية . وبعد مضي عام واحد تم احتجازه مرة اخرى للتحقيق معه . ويعتقد انه تعرض للتعذيب خلال هذين الحادثين .

وفي نيسان (ابريل) ١٩٧٣ ، القي القبض عليه استنادا الى تشريع معاداة الشيوعية لحيازته كتبا يابانية عن الفلسفة . وقد حكم عليه بعقوبة مع ايقاف التنفيذ في تموز (يوليه) ١٩٧٤ ، وقيل انه كان في صحة سيئة عندما اطلقوا سراحه .

مرة اخرى ، القي القبض عليه في شباط (فبراير) ١٩٧٧ بتهمة توزيع منشورات معادية للحكومة ، مما يتعارض مع قوانين الطوارىء التي كان معمولا بها في ذلك الوقت ، وقد ادين كذلك بسبب انتقاده للحكومة في مسرحية من فصل واحد قام باعدادها في مدرسته . وبينما كان تحت الحجز أصيب بالتهاب في الزائدة الدودية ادى الى حدوث التهاب في الغشاء البريتوني بسبب التأخر في علاجه . وقد ظل في السجن حتى اطلق سراحه بناء على قرار العفو الذي صدر في أيار (مايو) ١٩٧٨ .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد باطلاق سراح لي تشاي - أوه ، الى :

President Chun Doo - Hwan
The Blue House
Changno
Seoul
Republic of Korea

أفرج عنه

# جوني جيمس آيسل (جنوب افريقيا)

جوني جيمس آيسل ، عمره ٣٦ عاما ، هو زعيم محلي يتمتع بمكانة محترمة في « ويسترن كاب » كان يعمل من اجل الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين السود في جنوب افريقيا منذ اوائل السبعينات ـ وكنتيجة لهذا النشاط فقد قضى معظم السنوات العشر الماضية تحت اوامر قوانين الابعاد الاداري او في المعتقل بدون اتهام او محاكمة .

احدث امر اداري بابعاده ـ وهو امر الابعاد الثالث الذي تعرض له ـ حرم عليه ممارسة نشاطه ابتداء من ١ تموز (يوليه) من هذا العام حتى تاريخ انتهاء الحظر مع نهاية عام ١٩٨٨ .

حتى ذلك التاريخ فانه سيحتاج الى تصريح خاص من السلطات اذا اراد ان يتحدث مع شخص مبعد آخر ، سواء كان حديثا هاتفيا ام وجها لوجه ـ أن اوامر الابعاد تمنع اي اتصال بين الاشخاص المبعدين .

وهو ايضا ممنوع من مغادرة منطقة « وينبرغ » القضائية في « كاب » التي حددت اقامته فيها . كما لا يسمح له باعداد اية مادة للنشر ، او ينقل عنه اي تصريح ، وهو ممنوع ايضا من دخول اي معهد تعليمي او مصنع .

وكنتيجة لهذا الحظر على نشر اية مقالات او نقل تصاريح عنه ، اصبح غير قادر على الاستمرار في عمله في الصحيفة المحلية التي ساعد على تاسيسها في « ويسترن » كاب » ـ صحيفة « Grassroots » لم تقدم السلطات اية اسباب لصدور امر الابعاد ضد جوني آيسل ، الذي هو عضو في « جماعة جنوب افريقيا » المصنفة من جانب السلطات على أنها جمعية « ملونة » ـ تضم غالبية من اجناس مختلفة . وكل ما صرحت به السلطات عنه انها تعتقد انه « مشترك في نشاطات تخريبية » لكنها لم تقدم اي دليل يؤيد هذا الاعتقاد .

وعلى الرغم من ان هناك العديد من الافراد الذين يتعرضون للمحاكمة كل عام في جنوب افريقيا بسبب جرائم سياسية ، الا ان جوني آيسل لم يقف ابدا امام اية محكمة لمحاكمته على « نشاطه التخريبي » .

وكان قرار الابعاد الاول الذي صدر ضده لمدة خمس سنوات في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، عندما كان المسؤول الطلابي عن منطقة « ويسترن كاب » في اتحاد طلاب جنوب افريقيا (SASO) . وقد تأسست منظمة اتحاد الطلاب هذه عام ١٩٦٩ . واسسها ستيف بيكو زعيم « حركة الوعي الاسود للتعبير عن آراء الطلبة السود في المعاهد التعليمية العالية وللعمل من اجل المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين السود . كانت واحدة من منظمات الوعي الاسود البالغ عددها ١٦ منظمة ، والتي اعتبرتها السلطات في جنوب افريقيا ، مع معهد الطائفة المسيحية ، على انها منظمات غير شرعية في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، بعد خمسة اسابيع من موت ستيف بيكو داخل المعتقل .

بعد مرور عام على صدور قرار ابعاده ، قامت قوات بوليس الامن بمدينة الكاب بالقاء القبض على جوني آيسل وتم احتجازه استنادا الى البند السادس من قانون الارهاب . وقد تم احتجاز عدد كبير من الاعضاء البارزين في منظمة الطلاب « SASO » وعدد آخر من منظمات الوعي الاسود في نفس الوقت . وبعد عدة شهور تم توجيه الاتهام الى ١٣ شخصا منهم وقدموا للمحاكمة . ادانت المحكمة ٩ اشخاص وامرت بحبسهم . الا انه لم يوجه اتهام ضد جوني آيسل . ولكنه ظل محتجزا في حبس انفرادي ليقوم بوليس الامن باستجوابه حتى اطلق سراحه في نيسان (ابريل) ١٩٧٥ .

احدى مظاهرات الطلبة في سويتو اثناء احداث الشغب العنيفة التي وقعت في جنوب افريقيا خلال ١٩٧٦

وقد تم اعتقاله مرة اخرى بدون اتهام في شهر آب (اغسطس) ١٩٧٦ بعد اضطرابات مدنية خطيرة وقعت في « سويتو » وعدد آخر من المدن السوداء . هذه المرة لم يتم استجوابه ولكنه حجز في معتقل وقائي مع عدد آخر من الزعماء السود . وقد اطلق سراحه في نهاية شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ .

ازيلت القيود عن جوني آيسل عند انتهاء فترة قرار الابعاد الاول في نهاية عام ١٩٧٨ ، ولكن اعيد تقييد حريته مرة اخرى في آيار (مايو) ١٩٨٠ ، عندما القي القبض عليه ثانية ووضع في المعتقل الوقائي بعد اعلان الطلبة « الملونين » والسود في « ويسترن كاب » مقاطعة المدارس والكليات احتجاجا على السياسة التعليمية والسياسة العنصرية التي تتبعها الحكومة .

اطلق سراحه من المعتقل هذه المرة في آب (اغسطس) ١٩٨٠ ، ولكن بعد ثلاثة اشهر اعيد فرض القيود عليه بناء على امر الابعاد الجديد لمدة ثلاث سنوات ، تنتهي في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣ .

في اوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ، قام بوليس الامن باعادة القاء القبض عليه ، وبعد احتجازه في حبس انفرادي لفترة اسبوعين ، وضع مرة اخرى في المعتقل الوقائي . عند اعتقاله في احداث مشابهة عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٠ ، وضع في سجن بمنطقة « بارل » على بعد نحو ٤٠ ميلا من منزله . الا انه خلال فترة اعتقاله الوقائي للمرة الثالثة ، تم نقله على الفور تقريبا الى سجن في منطقة « بينوني » بالقرب من « جوها نسبرغ » على مسافة تزيد عن ١٠٠٠ ميل من منزله ، مما جعل من الصعب على زوجته ان تقوم بزيارات منتظمة لترى زوجها .

وقد ظل لبعض الوقت في حبس منفرد لانه كان الشخص الوحيد في السجن المحجوز تحت بند الاعتقال الوقائي ثم اطلق سراحه هذه المرة بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٨٢ .

وفي تموز (يوليه) ١٩٨٢ ادخلت الحكومة قانونا جديدا للامن الداخلي يحل محل تشريعات الامن السابقة الخاصة باصدار اوامر الابعاد وينص احد بنود القانون الجديد على ان جميع اوامر الابعاد القائمة ـ كما كان الحال بالنسبة لجوني آيسل ـ ينتهي مفعولها قبل انتهاء مدتها بعد مرور عام من العمل بالقانون الجديد . ونتيجة لذلك ، لم يتم تجديد اوامر الابعاد في اكثر من ٤٠ حالة في ذلك اليوم الموعود ـ ١ تموز (يوليه) ١٩٨٣ . الا ان جوني آيسل وتسعة آخرين من المعارضين البارزين ، المناهضين لسياسة التمييز العنصري التي تتبعها الحكومة ، قد تعرضوا لصدور اوامر ابعاد جديدة ضدهم . وتصدر اوامر الابعاد اداريا عن وزير العدل . وبعد ادخال قانون الامن الداخلي الجديد في عام ١٩٨٢ ، يتعين فيها على الوزير لاول مرة ـ ان يسجل الاسباب التي دعته الى فرض اوامر الابعاد الفردية في تقرير يعرض على لجنة لاعادة النظر وهذه قد توصي بالغاء او سحب اوامر الابعاد .

تعقد هذه اللجنة جلساتها سرا ، وعلى الرغم من امكانية السماح للافراد المبعدين بالمثول امامها ، لا يتم اطلاعهم على الادلة المقدمة ضدهم ، وقد لا يسمح لهم باصطحاب محام . ولا تعتبر توصيات هذه اللجنة في اية حالة ملزمة بالنسبة للوزير كما انه غير مضطر الى اعتمادها وجعلها سارية المفعول .

والمحاكم بصفة معينة لا تمنح سلطة الاختصاص في الحكم على مدى صلاحية اوامر الابعاد الشخصي او توصيات لجنة اعادة النظر .

وجوني آيسل متزوج وله ثلاثة اطفال صغار .

يرجى ارسال رسائل متعاطفة تناشد برفع القيود المفروضة عليه الى :

The Hon. Louis Le Grange
Minister of Law & Order
Union Buildings
Pretoria, South Africa

# بيرو ـ قوات الأمن قتلت مئات الضحايا

قامت قوات الامن في بيرو بعملية سريعة أعدمت خلالها المئات من هنود جبال « الأندين » ، ضمن عمليات مكافحة التمرد الواسعة التي بدأت هذا العام .

حتى هذا العام لم يكن اسم بيرو يظهر ضمن قائمة الدول التي تقوم فيها القوات الرسمية بحوادث خطف وقتل المدنيين العزل .

ولكن منذ شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ، فان حوادث « الاختفاء » والاعدام بدون قرار المحكمة ، في منطقة الطوارىء التي تضم تسع مقاطعات والتي تخضع للحكم العسكري ، يجري ارتكابها وتسجل اعدادها تزايدا مستمرا .

احصاءات الجيش تضع عدد الافراد الذين قامت قوات الامن بقتلهم هذا العام بنحو يزيد عن ٥٠٠ فرد . وقد قيل ان جميع القتلى من الفدائيين ولكن المسؤولين لم يقدموا الا تفاصيل قليلة . والتصاريح العسكرية حول العمليات التي تجري في المناطق الريفية النائية نادرا ما تذكر القبض على أفراد والاحتفاظ بهم كسجناء .

طبقا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية ، فان عددا كبيرا من الضحايا مجهولي الاسم قد جرى قتلهم بعد قيام الوحدات العسكرية ، والمجموعات المدنية حديثة التأسيس الخاصة بمكافحة الفدائيين ، باحتجازهم وتعذيبهم .

وعمليات الامن ، التي تغطي حاليا مناطق « الأندين » في « أياكوشو » ، « هوانكا فليكا » و « ابيوريماك » ، جاءت نتيجة قيام مجموعة « Sendero Luminoso الفدائية ـ أي « الطريق المضيء » ـ بقتل المئات من الناس ومن بينهم عدد من الفلاحين . وكان ضحاياهم في الغالب يتعرضون لمحاكمات شعبية صورية يجري اتهامهم خلالها بانهم جواسيس للبوليس ، أو بسرقة المواشي ، أو بانهم أعضاء في قوات محلية هدفها مقاومة الفدائيين .

وفي خطاب الى الرئيس بيلاوند ، ارسل بتاريخ ١٢ آب (اغسطس) ، ذكرت منظمة العفو الدولية انه لا يمكن على الاطلاق قبول اسلوب القتل او تلك الاعمال المشابهة ، ولكن اسلوب قيام القوات الحكومية باعدام افراد بدون قرار من المحكمة « لا يبرر على الاطلاق .. باسلوب الجماعات المعارضة التي تقوم بارتكاب اعمال مشابهة تدعو للاشمئزاز » .

وفي ملحق ضم ٤٩ صفحة أرفق مع الرسالة ، ذكرت منظمة العفو الدولية كافة التفاصيل حول ١٣٨ حالة تعرض اصحابها الى الخطف ، التعذيب والاعدام الفوري بواسطة وحدات تعمل تحت السلطة العسكرية .

وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها ازاء اعتراض اعمال التحقيق المستقلة حول هذه الاعتداءات ، وكذلك نشر اخبارها في وسائل الاعلام ، والحد من نشاط منظمات الدفاع عن حقوق الانسان في بيرو ، من خلال قيام القوات المسجلة بأعمال التهديد أو القاء القبض أو ممارسة اعمال العنف الاخرى .

ودعت منظمة العفو الدولية الرئيس بيلاوند تيري أن يأمر بوقف عمليات التعذيب و « الاختفاء » وتنفيذ أحكام الاعدام في البلاد بدون قرار من المحكمة ، كما دعت الى اجراء تحقيق فوري في جميع الحالات التي سجلت اعتداءات صارخة ضد حقوق الانسان □

# ايران ـ أدلة جديدة على عمليات الاعدام السرية

تلقت منظمة العفو الدولية أدلة جديدة تشير الى ان المسجونين السياسيين يتعرضون للاعدام سرا في السجون الايرانية . وتؤكد هذه المعلومات المخاوف بان العدد الاجمالي لحالات الاعدام في ايران منذ ثورة ١٩٧٩ يفوق بكثير رقم الخمسة آلاف ـ بالاضافة الى حالات الاعدام التي اعلن عنها رسميا حتى الان .

وعمليات القتل داخل السجن هذه قد أكد حدوثها عدد من المسجونين السابقين الذين سبق احتجازهم في عدد من السجون في أنحاء متفرقة من البلاد ، وذلك من خلال عقد لقاءات مطولة معهم .

وقد أكدت نتائج هذه اللقاءات مخاوف منظمة العفو الدولية بأن معظم السجناء قد تعرضوا للتعذيب ، وفي كثير من الحالات لم يتعرض المتهمون لمحاكمات عادلة .

وقد ذكر السجناء السابقون ، الذين احتجزوا في فترات متفاوتة في سجن « إيفين » بطهران خلال السنوات الثلاث الماضية ، لمنظمة العفو الدولية انهم كانوا يحصون كل ليلة حالات الاعدام التي كانت تنفذ في ساحات السجن .

وظهر واضحا من مقارنة اقوال السجناء مع التصريحات الرسمية ان الكثير من حالات الاعدام التي نفذت داخل السجون لم تذاع على المستوى الشعبي .

● صرح سجين سابق لمنظمة العفو الدولية أنه جرى اعدام ٤٩٧ فردا من المحتجزين السياسيين خلف « عنبر ٣ » في سجن « ايفين » في ليلة واحدة في شهر تموز (يوليه) عام ١٩٨١ ، ولم يعلن رسميا الا عن ٣٣ حالة اعدام فقط .

● سجين سابق اخر ، جرى احتجازه لمدة ستة شهور في مقر الحرس الثوري بمنطقة « راشت » شمالي ايران بالقرب من بحر « كاسبيان » ، ذكر ان نحو مائة حالة اعدام قد جرى تنفيذها خلال تلك الفترة ولم يعلن الا عن ثلاث حالات فقط .

وقد شمل ضحايا الاعدام عدد من الشباب تحت سن العشرين وكذلك بعض السيدات الحوامل ، وهما فتيان يحرم القانون الدولي تنفيذ حكم الاعدام فيهما . وقد قيل ان اصغر ضحية تعرضت للاعدام كانت فتاة في الحادية عشر من عمرها في « اصفهان » وصبي في نفس العمر جرى اعدامه مع اخيه البالغ من العمر ١٨ عاما في « فاسا » بالقرب من « شيراز » .

وفي خطاب الى الزعيم الايراني ، آية الله روح الله الخميني ، ذكرت منظمة العفو الدولية انها مستعدة لارسال وفد الى ايران لتقديم الأدلة التي تجمعت لديها الى آية الله □

## اطلاق سراح سجناء

علمت السكرتارية العالمية في شهر آب (اغسطس) بنبأ اطلاق سراح ١٤٠ سجينا من أولئك الذين تبنتهم أو كانت تدرس حالاتهم ، كان مجموع الحالات هو ١٦٧

## عقوبة الاعدام

علمت منظمة العفو الدولية ان ٦٨ شخصا صدرت ضدهم أحكام بالاعدام في ١٤ دولة ، و ١٣٤ شخصا نفذ فيهم الاعدام في ست دول وذلك خلال شهر آب (اغسطس) ١٩٨٣ .

# أخبار موجزة ..

دعت منظمة العفو الدولية حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية (GDR) الى تغيير القوانين التي يجري بمقتضاها سجن الناس الذين يمارسون بطرق سلمية حقهم في حرية التعبير عن الرأي (راجع النشرة الاخبارية عدد أيلول « سبتمبر ») .

وفي خطاب الى رئيس مجلس الدولة ، اريك هونكر ، ذكرت منظمة العفو الدولية ان قوانين الدولة لا تتوافق مع التزامات حقوق الانسان التي ينص عليها القانون الدولي .

في تصريح اخباري بتاريخ ١٤ أيلول (سبتمبر) ، ذكرت منظمة العفو الدولية ان عددا من الناس قد تعرضوا لعقوبة السجن بشكل منتظم بسبب انتقاداتهم الصريحة للسياسات الرسمية . وقد حددت امثلة لهؤلاء الذين اعلنوا عن مصاعب الحصول على تصريح خروج من البلاد ، وذكرت انهم ادخلوا السجون بتهمة « الخيانة عن طريق افشاء معلومات » ، القانون يعتبر مثل هذه الاعمال جريمة حتى لو كانت تلك المعلومات دقيقة وصحيحة وليست من الاسرار الرسمية .

ومع ملاحظة ان الرئيس هونكر قد استجاب في مرحلة مبكرة للمواضيع التي أثارتها منظمة العفو الدولية حول جمهورية المانيا الديمقراطية ، بقوله انّ جميع المواطنين في بلده متساوون امام القانون ، فقد ذكرت المنظمة في اخر خطاب بعثت به : « ان المساواة امام القانون لا تمنح اي ضمان ضد الاعتداء على حقوق الانسان وخاصة في وضع يكون القانون نفسه يسمح بتلك الاعتداءات » □

## باكستان ـ اكثر من مائة مواطن حكم عليهم بالجلد بالسياط

صدرت احكام الجلد على اكثر من مائة مواطن كان قد جرى القبض عليهم واحتجازهم خلال الاحتجاجات التي بدأت في ١٤ آب (اغسطس) ضد استمرار العمل بقانون الاحوال العسكرية في باكستان .

وقد تقدمت منظمة العفو الدولية ، التي تبنت حالة بعض هؤلاء الافراد على انهم سجناء الضمير ، بنداء عاجل الى الرئيس ضياء الحق ، تدعوه فيه الى التدخل شخصيا لايقاف تنفيذ عقوبات الجلد . وقد دعته ايضا الى اطلاق سراح جميع المسجونين الذين القي القبض عليهم بسبب نشاطاتهم السياسية البعيدة عن العنف .

## قرار العفو الكوري

سبعة واربعون سجينا كانت منظمة العفو الدولية قد تقدمت نيابة عنهم بتقديم استئنافات الى السلطات جرى اطلاق سراحهم ضمن ١٣٤ سجينا سياسيا اطلق سراحهم بناء على قرار العفو الذي اعلن في « سيول » في شهر آب (اغسطس) ١٩٨٣ .

وتضم قائمة الاسماء السبعة والاربعين طلابا ، اعضاء نقابات عمالية ، مدرسين ، الاب كوي كي ـ شيك وهو قس كاثوليكي ، لي جاى ـ أوه السكرتير العام السابق لمكتب منظمة العفو الدولية في كوريا ، وإيم هون ـ يونغ عضو المجلس التنفيذي . وهناك عشرة افراد اخرون جرى تخفيض عقوبتهم ، بينهم حالة خفف فيها الحكم الصادر بالاعدام الى السجن مدى الحياة .

# ماذا تفعل منظمة العفو الدولية من أجل هؤلاء السجناء ؟

كل واحد من سجناء الرأي الذين ننشر حالاتهم في هذه النشرة الاخبارية ، تتبنى قضيته مجموعة او اكثر من الجماعات التابعة لمنظمة العفو الدولية - والتي تتشكل من اعضاء محليين من مختلف بلدان العالم يتطوعون للعمل مع منظمة العفو الدولية - ويقومون بحملات دعاية منتظمة من اجل الحصول على حريتهم .

ويعتمد هذا النشاط على معلومات دقيقة ومحايدة ، ويهدف الى تقديم مساعدات عملية الى الضحايا وعائلاتهم .

وبالاضافة الى ذلك ، تتم خلال هذا الشهر دعوة جميع اعضاء منظمة العفو الدولية ومؤيديها والمشاركين فيها الى ارسال خطاب بالنيابة عن كل حالة من الحالات المنشورة في هذا العدد من النشرة الاخبارية . وهذا يعني ان آلاف الرسائل من كافة انحاء العالم ستصل الى السلطات للمطالبة باطلاق سراح هؤلاء السجناء .

ويعد هذا الامر واحدا فقط بين العديد من الحملات التي تنظمها منظمة العفو الدولية من خلال جهودها التي تهدف الى تحرير سجناء الرأي وضمان تعرض المسجونين السياسيين الى محاكمات عادلة دون ابطاء .

وقد يستغرق هذا العمل شهورا طويلة ، وغالبا سنوات . رسالة بعد اخرى تصل الى مجلس الوزراء والمسؤولين عن السجون . ويحاول الاعضاء لفت انظار وسائل الاعلام المحلية الى الحالات التي يتبنون قضاياها . كما يذهبون الى السفارات الاجنبية ويقابلون الوفود التجارية الاجنبية القادمة الى بلادهم . ويحاولون جعل بعض الشخصيات المرموقة او البارزة توقع على نداء العفو . واذا استطاعوا الاتصال بعائلة السجين ، فانهم يقدمون المعونات ويبدأون الاتصال بالسجين نفسه .

وتنظم منظمة العفو الدولية ايضا الحملات التي تطالب بالقضاء على اساليب التعذيب والغاء عقوبة الاعدام التي تنفذ في حق جميع السجناء . ويشمل ذلك محاولة منع التعذيب والقتل في الحالات التي يؤخذ فيها الافراد الى مراكز التعذيب المعروفة او في حالات فرض عقوبة الاعدام عليهم . ويجري تنبيه المتطوعين في عشرات البلدان الى مثل هذه الحالات ، وفي خلال ساعات تنهال مئات البرقيات والنداءات على الحكومة ومصالح السجون او مراكز الاعتقال .

## ما هي النتائج ؟

البطاقات والبرقيات والطرود تجد طريقها في الوصول . الرسائل تعاد مرة اخرى ، والعديد منها يهرب الى خارج السجون او يمر عبر المطارات دون دراية الرقابة .

في نفس الاسبوع الذي صدر فيه الحكم على طالب بكلية الحقوق بالسجن لمدة ثلاث سنوات في احدى دول اوروبا الشرقية - حيث القي القبض عليه بسبب قيامه بجمع توقيعات على نداء يطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين - حرر والده رسالة الى منظمة العفو الدولية :

« لقد شعرت بفضل النداء الذي قدمتموه ، فقد رفعتم صوتكم للدفاع عن ابني .... ان منظمة العفو الدولية هي ضوء ينير هذا العصر الذي نعيش فيه ، وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين تظلم عيونهم عندما تغلق ابواب السجون خلفهم . وعن طريق التضحيات التي تقدمونها تمتد أشعة النور لتشمل دائرة تتسع دوما لتصل الى أولئك الذين يحتاجون الى النور في ظلمات السجون » .

ومن بين العديد من الضحايا الاخرين كان هناك مدرس من اميركا اللاتينية ، وبينما كان البوليس يقوم بتعذيبه فتحوا خطا تليفونيا بين حجرة التعذيب ومنزل السجين حتى يجبروا زوجته على الاستماع الى صرخات زوجها ، وخلال هذه العملية البشعة ماتت الزوجة نتيجة اصابتها بسكتة قلبية . اما السجين فقد خرج من التجربة حيا ، وسمح له بعد ذلك بالخروج للعيش في الخارج مع اولاده . وقد قال لنا :

« لقد قتلوا زوجتي ، وكانوا في سبيل قتلي انا ايضا ، ولكنكم تدخلتم في الامر وانقذتم حياتي » .

بعض السجناء جرى اطلاق سراحهم بعد تبني قضاياهم ، والبعض الاخر حصل على حريته بعد صدور قرارات العفو العام ، والباقون امضوا فترات العقوبة المقررة قبل استعادة حرياتهم . ومنظمة العفو الدولية لا تنسب لنفسها الفضل عند اطلاق سراح اي سجين ، حتى اذا كانت تبحث في قضيته وتتبناها او تنظم الحملات التي تهدف الى اعادة حريته . ولكنها بمجرد ان تتبنى اية قضية فانها لا تياس ولا تضن باي جهد في سبيل تحقيق اهدافها .

## ما هي المساعدات العملية التي يتلقاها السجناء ؟

تحاول منظمة العفو الدولية ان تقدم مساعدات حقيقية لاصحاب القضايا التي تتبناها . الدعاية الدولية عن قضاياهم تعد امرا هاما ، وكذلك تنظيم عملية ارسال تيار لا ينقطع من الرسائل والنداءات . بعثات منظمة العفو الدولية غالبا ما تقوم بمقابلة السجناء ، وقد تضم اطباء للكشف على ضحايا التعذيب . المجموعات الطبية التابعة لمنظمة العفو الدولية تساعد في تأمين علاج افضل للسجناء ، وتأمين الرعاية الخاصة واعادة التاهيل بعد اطلاق سراحهم . وصناديق المعونة ينفق دخلها في شراء الطعام والملابس والاحتياجات الاخرى لكل من المسجونين وعائلاتهم .

## كيف تحصل منظمة العفو الدولية على المعلومات ؟

تعلق منظمة العفو الدولية أهمية كبرى على مصداقية ودقة وحيادية تسجيل الحقائق ، وتعتمد انشطتها على البحث العميق في الادعاءات التي تشير الى الاعتداءات التي تحدث ضد حقوق الانسان . والسكرتارية العالمية في لندن (والتي تضم نحو ١٥٠ عاملا ، من ٣٠ جنسية مختلفة) لديها قسم للابحاث يتولى جمع وتحليل المعلومات القادمة من مجموعة كبيرة من المصادر المختلفة ، التي تشمل مئات الصحف والمطبوعات ، والنشرات الحكومية ، النصوص الاذاعية ، وتقارير من المحامين ومنظمات حماية الانسانية وذلك علاوة على الرسائل التي يتلقاها من السجناء او افراد عائلاتهم . وتقوم منظمة العفو الدولية ايضا بارسال بعثات لتقصي الحقائق وبحث تلك الادعاءات في مواقعها ، ولمراقبة المحاكمات ومقابلة السجناء وعقد لقاءات مع رجال الحكومات المعنية . وتتحمل منظمة العفو الدولية كامل المسؤولية عن التقارير التي تنشرها ، وهي على استعداد اذا ثبت انها اخطأت في اية نقطة ان تقوم بنشر التصحيح اللازم .

## هل تعتبر منظمة العفو الدولية منظمة سياسية ؟

منظمة العفو الدولية تعتبر هيئة محايدة ، انها لا تؤيد ولا تعارض اية حكومة او اي نظام سياسي . كما انها ليست بالضرورة تؤيد او تعارض آراء وافكار السجناء الذين تسعى الى حماية حقوقهم . واهتمامها الوحيد ينحصر في حماية حقوق الانسان التي تتعرض الى الانتهاك في اية قضية ، بغض النظر عن ايديولوجية الحكومة او معتقدات الضحايا .

بدأ نشاط منظمة العفو الدولية عام ١٩٦١ بمقال نشر في صحيفة . وفي خلال شهور قليلة تقدم اكثر من الف شخص تطوعوا بالمساعدة في جمع المعلومات حول القضايا ، ونشر تلك المعلومات والاتصال بالسلطات الحكومية . واليوم يوجد اكثر من ٥٠٠,٠٠٠ شخص بين عضو ومشترك ومؤيد في اكثر من ١٥٠ بلدا . والحركة تفتح أبوابها امام أي انسان يؤيد اهدافها .

## هل تنظم منظمة العفو الدولية حملات المقاطعة ؟

من خلال جهودها التي تسعى الى تحريك الرأي العام العالمي ، فان منظمة العفو الدولية لا تؤيد ولا تعارض حملات المقاطعة الاقتصادية او الثقافية . ولكنها تقف ضد ارسال المعدات العسكرية ومعدات الشرطة وقوات الامن والخبراء من الاسواق العالمية الى الحكومات التي تستخدمها في اعتقال سجناء الرأي وتعذيبهم وتنفيذ عقوبة الاعدام فيهم

## ألا يعتبر ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ؟

ان حماية حقوق الانسان تعتبر مسؤولية عالمية . وهذا المبدأ تقره وتعترف به الهيئات الدولية الكبرى مثل هيئة الامم المتحدة ، والحكومات الان معرضة للمحاسبة الشعبية وهي مسؤولة امام المجتمع الدولي عن حماية حقوق مواطنيها . وتشمل هذه المسؤولية قبول حق المنظمات الدولية في توجيه الاسئلة والتعبير عن مخاوفها عندما تتعرض حقوق الناس وحرياتهم الى اي اعتداء .

وتعمل منظمة العفو الدولية على اساس مستويات حقوق الانسان العالمية التي أقرها المجتمع الدولي ونادى بها . واذا قامت حكومة بالاعتداء على تلك المستويات فان منظمة العفو الدولية تهب للدفاع عن الضحايا .

## من أين تأتي منظمة العفو الدولية بالمال اللازم ؟

تعتمد منظمة العفو الدولية على تبرعات اعضائها ومؤيديها . وهي تؤمن بان استقلالها المادي يعد امرا حيويا بالنسبة لنشاطها تماما مثل استقلالها السياسي . والقواعد التي وضعتها بالنسبة لقبول التبرعات هي قواعد صارمة لتضمن ان لا يؤثر أي دخل يحصل عليه اي جزء تابع للمنظمة على استقلاليتها ونزاهتها ، ويجعلها تعتمد على اي مصدر للتبرعات بذاته ، أو يحد من حرية نشاطها . وحتى الان فان الجزء الاكبر من المصدر المالي للحركة يأتي من التبرعات الفردية الصغيرة ، ومن رسوم العضوية والحملات الذاتية لجمع التبرعات المحلية . والمنظمة لا تسعى ولا تحصل على تبرعات حكومية لدعم ميزانيتها .

## تستطيع ان تفعل ثلاثة اشياء ...

١ - أن تكتب رسالة مختصرة بالنيابة عن كل سجين من هؤلاء الذين نشرت حالاتهم في هذه النشرة الاخبارية . واعلم ان كل رسالة لها دور وتاثير وتؤدي الى حدوث تغيير حقيقي في مصير هؤلاء السجناء .

٢ - أن تجعل اصدقاءك وافراد عائلتك يشاركونك في قراءة هذه النشرة الاخبارية . وحاول ان تجعل اكبر عدد من الناس يحرص على الحصول عليها وتاييد الحملة العالمية التي تقوم بها منظمة العفو الدولية .

٣ - أن تقوم بتوقيع النداء المنشور اسفل الصفحة . أما اذا كان قد سبق لك التوقيع عليه ، عليك بدعوة اصدقائك وزملائك الى اضافة اسمائهم ، وابعث بالبطاقات الموقعة الى قسم منظمة العفو الدولية المحلي أو الى العنوان التالي :

Amnesty International Petition, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.

وذلك قبل اول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ .

# التماس العفو العالمي عن جميع سجناء الرأي

هناك آلاف من الرجال والنساء في السجون في جميع أنحاء العالم بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية . كما أن آخرين محتجزون بسبب اللون أو الأصل العرقي . هؤلاء هم سجناء الرأي لأنهم لم يلجأوا الى استخدام العنف ولم ينادوا باستخدامه .

ولا يصح أن يودع أحد منهم في السجن ، إن ما حدث من اعتقالهم ومعاقبتهم بسبب العقيدة أو الأصل إن هو إلا امتهان للانسانية ، ويجب أن يفرج عنهم بدون قيد ولا شرط .

## إننا ندعو إلى العفو العالمي عن جميع سجناء الرأي

ونعتقد أن مثل ذلك العفو الذي تؤيده الأمم المتحدة وتعلنه جميع الحكومات هو أمر ممكن ، كما انه يعطي فعالية للمبادىء الاخلاقية والقانونية لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وقد أصدرنا هذا الالتماس لاعتقادنا بوجود صلة وثيقة بين حقوق الانسان والسلام . فان العفو عن جميع سجناء الرأي سيكون عملا لا مثيل له في تدعيم الثقة الدولية وتعزيز الحريات الأساسية ، كما أنه يمكن من احترام حقوق الانسان في كل مكان مما يوطد أسس العدل والحرية والسلام .

| الأسم | العنوان |
| --- | --- |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |

يختص هذا الالتماس بجميع من تبنتهم منظمة العفو الدولية كسجناء للرأي ، وأيضا أولئك الذين ينطبق عليهم هذا التعريف كسجناء . وسوف يقدم الالتماس الى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والى جميع رؤساء الدول .

نرجو إرسال الالتماسات بعد توقيعها الى :

Amnesty International, International Secretariat, 1 Easton St. London WC1X 8DJ,United Kingdon.